دعم من البرنامج الحكومي الهادف للتنويع الاقتصادي والانفاق على البنية التحتية في كل من القطاعين النفطي وغير النفطي في السلطنة

«الوطني» : ضعف نمو الودائع الحكومية في عُمان «نتيجة لتراجع إيرادات النفط»

أوضح تقرير بنك الكويت الوطني أنه من المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي في سلطنة عمان مستقراً ليصل في المتوسط إلى 3.6 في المئة خلال الفترة الممتدة ما بين 2019–2021 بدعم من البرنامج الحكومي الهادف للتنويع الاقتصادي والانفاق على البنية التحتية في كل من القطاعين النفطي وغير النفطي. إلا أن ارتفاع مستويات الإنفاق سيؤدي إلى زيادة العجز المالي- ليصل في المتوسط إلى 6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المقبلة - بما يرفع الدين العام إلى حوالي 50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين المقبلين. وتعد تلك العوامل، بالإضافة إلى تراجع الاحتياطيات بالعملات الاجنبية والحساسية اتجاه سعر النفط، من ضمن المخاطر التي تهدد آفاق النمو على المدى المتوسط.

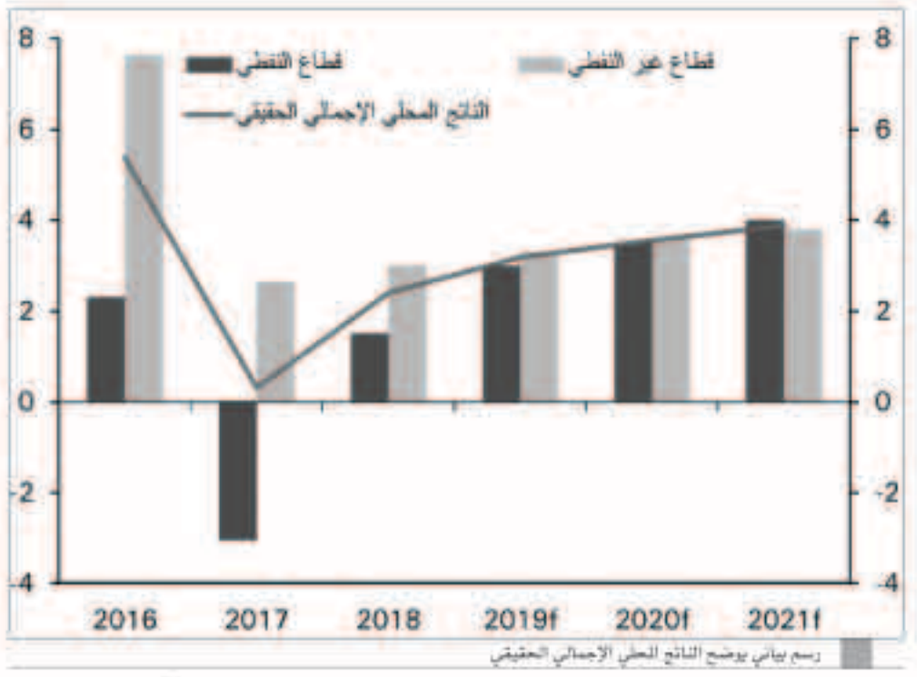

رسم بياني يوضح الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

الإصلاحات تدعم النمو الاقتصادي

من المرجح أن يرتفع النمو الاقتصادي في سلطنة عمان بوتيرة مطردة خلال الفترة الممتدة ما بين 2019–2021 على خلفية الإصلاحات المعززة للنمو التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد. ونتيجة لذلك، نتوقع ارتفاع مستويات النمو لتصل إلى 3.9 في المئة في العام 2021 بدعم من النمو المتواصل لنشاط القطاعين النفطي وغير النفطي.

وعلى الرغم من أن إنتاج النفط في سلطنة عمان سيظل محدوداً بموجب اتفاقية أعضاء منظمة الأوبك والمنتجين المستقلين لخفض حصص الإنتاج، إلا أن التوسع المستمر في الطاقة الإنتاجية للغاز من المقرر أن تعوض ذلك، لا سيما بعد اكتشافات الغاز الطبيعي غير المصاحب والدخول في شراكات جديدة لتنفيذ المشاريع المشتركة مع شركات الطاقة الدولية. وبناءً على ذلك، نتوقع أن يتراوح معدل النمو الحقيقي للقطاع النفطي ما بين 3–4 في المئة خلال الفترة 2019–2021.

كما قد تتسارع وتيرة نمو القطاع غير النفطي ليصل في المتوسط إلى 3.6 في المئة على أساس سنوي حتى العام 2021، حيث تمضي الحكومة قدما في تطوير قطاعاتها الرئيسية المتمثلة في التصنيع والنقل واللوجستيات والسياحة، تمشيا مع «رؤية 2020».

ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في أسعار المستهلكين في العام 2019 إلى 1.5 في المئة نتيجة لفرض الضريبة الانتقائية على بعض البضائع في يونيو الماضي. ومن المرجح أن يستمر ارتفاع التضخم في العام 2020 بضغط من تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وهو الأمر الذي يتوقع أن يضيف حوالي 1 في المئة لمعدل التضخم لعام واحد. كما يتوقع أن تنخفض الضغوط التضخمية إلى حد ما في العام 2021 مع تلاشي التأثير الأولي لضريبة القيمة المضافة.

استمرار المخاوف المتعلقة بالمواقف المالية والخارجية

ومن المنتظر أن يظل العجز المالي مرتفعاً في ظل إجراءات التحفيز المالي المستمرة وتراجع أسعار النفط. كما يتوقع ارتفاع الإيرادات غير النفطية نتيجة لتطبيق الضريبة الانتقائية خلال العام الحالي وفرض ضريبة القيمة المضافة في العام المقبل بما سيخفف من بعض الزيادات المتوقعة في الإنفاق. إلا انه في ظل غياب مزيد من الإصلاح المالي الملحوظ، سيظل عجز الموازنة مرتفعا على الأرجح ليصل في المتوسط إلى حوالي 6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة ما بين 2019–2021. وسيؤدي هذا في النهاية إلى رفع مستويات الدين العام إلى حوالي 50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

كما قد يتراجع عجز الحساب الجاري الخارجي لسلطنة عمان خلال فترة التوقع ليصل في المتوسط إلى حوالي 6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي حتى العام 2021. وقد يؤدي تضخم العجز المالي والحساب الجاري إلى الضغط على الاحتياطيات بالعملات الأجنبية لدى السلطنة والتي بلغت وفق الاحصاءات الرسمية في البنك المركزي 16.5 مليار دولار في أبريل الماضي، بتراجع بلغت نسبته 4.8 في المئة منذ بداية العام، بما يكفي لتغطية ثمانية أشهر من الواردات. إلا انه على الرغم من ذلك، تظهر مؤشرات على تراجع احتياطيات الصندوق السيادي.

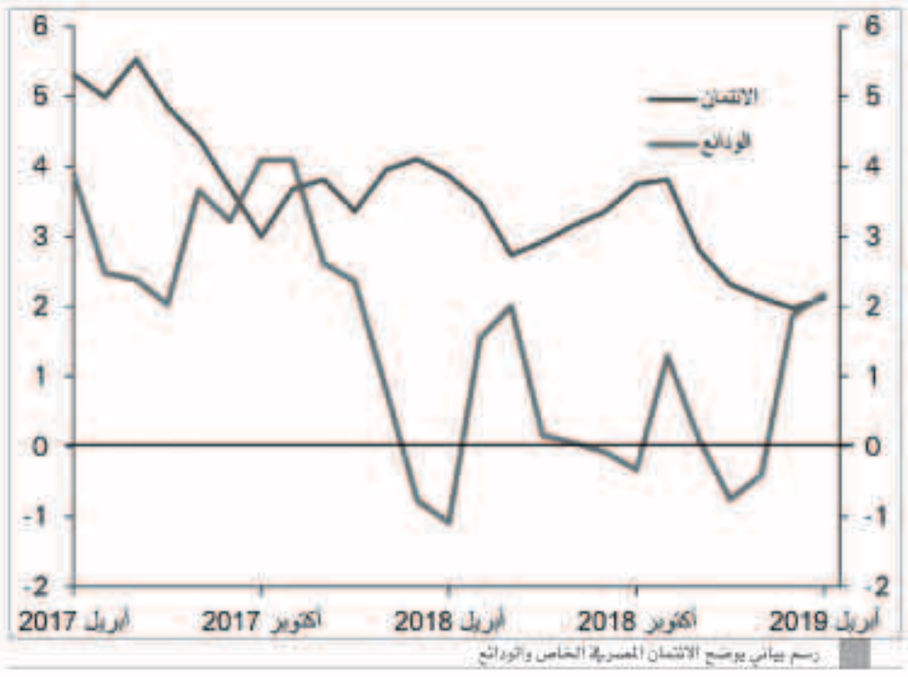

رسم بياني يوضح الائتمان المصرفي الخاص والودائع

تمويل العجز عن طريق إصدار الديون والخصخصة

قامت وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية الثلاث بخفض التصنيف السيادي لعُمان إلى درجة ما دون الاستثمار بما قد يجعل من الصعب عليها خفض التكلفة العالية الحالية على إصدارات أدوات الدين الجديدة. إلا انه هناك إشارة إلى دخول الحكومة في محادثات مع بنوك أجنبية بشأن إصدار سندات سيادية تصل قيمتها إلى مليارى دولار، بما يمثل أولى اصداراتها من أدوات الدين الدولية في العام 2019 في إطار خطة الحكومة لتمويل 85 في المئة من العجز المالي لهذا العام عن طريق الاقتراض المحلي والأجنبي.

من جهة أخرى، تسعى الحكومة أيضا إلى تعزيز جهود الخصخصة وتنفيذ خطط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للمساعدة في تخفيف القيود المالية. وفي هذا الإطار، يبدو أن عمان استقطبت مبالغ كبيرة في شكل استثمار أجنبي مباشر العام الفائت والذي قد يستمر على المدى المتوسط، حيث تخطط الحكومة لخصخصة شركتي كهرباء وهما الشركة العمانية لنقل الكهرباء وشركة مسقط لتوزيع الكهرباء «بأصول مجمعة بقيمة 3.2 مليار دولار».

السيولة ستظل محدودة

من المتوقع أن تظل السيولة في عمان تحت وطأة ضغوط شديدة على المدى المتوسط، حيث يفوق نمو ائتمان القطاع الخاص والاقتراض الحكومي نمو الودائع. حيث أظهرت أحدث البيانات نمو ائتمان القطاع الخاص بمتوسط 2.1 في المئة في الأشهر الاربعة الأولى من العام الحالي، في حين سجلت الودائع نموا بنسبة 1 في المئة في المتوسط خلال نفس الفترة. ومن المقرر أن يتلقى نمو ائتمان القطاع الخاص دعما من انتعاش قطاع الأعمال وتزايد الطلب على الإسكان. إلا ان نمو الودائع سيكون محدوداً على خلفية ضعف نمو الودائع الحكومية «نتيجة لتراجع إيرادات النفط».

المخاطر السلبية قد تؤثر على آفاق النمو

ومن المرتقب أن يسجل الاقتصاد معدلات نمو قوية خلال الفترة المقبلة في ظل استمرار التزام الحكومة بتطبيق خطط التنويع الاقتصادي. إلا أن ارتفاع الدين العام وكذلك ضعف الحساب الجاري الخارجي يشكلان مصدر قلق للمستثمرين. ومن الممكن أن تساهم خطط زيادة الإيرادات غير النفطية وتدفقات الاستثمار الأجنبي في تخفيف بعض من تلك المخاوف فيما يتعلق بخطط التنمية في كل من القطاعين النفطي وغير النفطي.

سعر سلة خامات «اوبك» يستقر عند 62.93 دولار للبرميل

أعلنت منظمة البلدان المصدرة للنفط «اوبك» أمس الاثنين أن سعر سلة خاماتها الـ 14 تراجع الجمعة الماضية 17 سنتا ليستقر عند 62.93 دولار للبرميل مقارنة بـ 63.10 دولار للبرميل الخميس الماضي.

وذكرت نشرة وكالة انباء «اوبك» ان المعدل الاسبوعي لسعر السلة بلغ العام الماضي 52.43 دولار للبرميل.

وأضافت أن المعدل الشهري لسعر سلة خاماتها لشهر يونيو الماضي بلغ 62.92 دولار للبرميل اما شهر مايو فبلغ 69.96 دولار للبرميل الامر الذي يشير إلى أن سعر السلة بلغ منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية الاسبوع الماضي 64.87 دولار للبرميل.

وتضم سلة «اوبك» التي تعد مرجعا في مستوى سياسة الانتاج 14 نوعا وهي خام «صحارى» الجزائري والايراني الثقيل و«البصارة» العراقي وخام التصدير الكويتي وخام «السدر» الليبي وخام «بوني» النيجيري والخام العربي الخفيف السعودي والخام الفنزويلي و«جيراسول» الانغولي و«اوريينت» الاكوادوري وزافيرو غينيا الاستوائية ورابي الخفيف «جابون» وخام جينو «الكونغو» وخام مربان الإماراتي.

وكان وزراء نفط من داخل وخارج «اوبك» قد التقوا في الثاني من شهر يوليو الجاري خلال مؤتمرهم الوزاري على تمديد قرار خفض الانتاج لفترة إضافية مدتها تسعة اشهر تنتهي بحلول مارس المقبل.

وتهدف الدول الاعضاء في «اوبك» من خلال هذا القرار إلى التأكيد على تركيزها المستمر على العوامل الأساسية والتزامها بسوق نفط مستقرة ومتوازنة لصالح المنتجين والمستهلكين والاقتصاد العالمي.

وكان الاتفاق المبرم بين وزراء نفط منظمة «اوبك» ومنتجين مستقلين يقضي بان تخفض «اوبك» انتاجها بواقع 800 الف برميل في اليوم اي بنسبة 2.5 في المئة من انتاج كل دولة عضو في المنظمة كما ستقلص الدول الـ 11 من خارج «اوبك» مستويات انتاجها بواقع 400 الف برميل في اليوم اي بنسبة الذين في المئة من انتاج كل دولة عضو من خارج «اوبك».

«سينوك» الصينة و «أدنوك» الإماراتية توقعان مذكرة تفاهم بشأن التنقيب

شركة بترول أبوظبي الوطنية، أدنوك ،

وقع سلطان أحمد الجابر، وزير الإمارات الرئيس التنفيذي لشركة بترول أبوظبي الوطنية « أدنوك » ومجموعة شركاتها، الأحد، اتفاقية مع يانغ هوا، رئيس مجلس إدارة شركة الصين الوطنية للنفط البحري «سينوك».

ويشمل الاتفاق الموقع بين «أدنوك» و«سينوك» تبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات والتقنيات الحديثة في مجال تطوير الغاز عالي الحموضة.

ويهدف الاتفاق إلى تحسين الكفاءة التشغيلية في عمليات معالجة وتنقية الغاز الحامض، بما يسهم في رفع الكفاءة، والارتقاء بالأداء، وتعزيز موثوقية عمليات حفر الغاز الحامض، وتحسين خطط تطوير الحقول والمكامن.

ووفقا للاتفاقية سيدرس الطرفان ضم شركة هندسة النفط البحري المحدودة، كمقاول مؤهل للأعمال الهندسية والمشتريات والتنفيذ، وشركة الصين لخدمات حقول النفط المحدودة، كمورد مؤهل لخدمات حقول النفط إلى جانب استكشاف فرص التعاون الجديدة مع الشركتين في أصول حقول النفط والغاز البحرية القائمة حاليا والتي سيتم إقامتها في المستقبل في أبوظبي.

كما اتفق الطرفان على التعاون فيما بينهما في استكشاف فرص بيع وشراء الغاز الطبيعي المسال، وتبادل المعرفة والخبرات في أسواق الغاز الطبيعي المسال، وتقييم فرص الشراكات والاستثمارات المشتركة في كافة مجالات ومراحل سلسلة القيمة للغاز الطبيعي المسال.

وفي مجال التكرير والبتروكيماويات، اتفق الطرفان على تحليل إمكانات فرص تجارية جديدة محددة تحقق منافع متبادلة، بما في ذلك التعاون المحتمل في أصول للتكرير والبتروكيماويات جديدة ومتكاملة في الصين وأصول التكرير القائمة حاليا التابعة لشركة «سينوك».

هذا بجانب إقامة شراكات واستثمارات مشتركة موسعة تشمل جميع مجالات ومراحل أعمال سلسلة القيمة للتكرير والبتروكيماويات.

و تمثل الاتفاقية أهمية كبيرة لشركة «سينوك» نظراً لدورها في تعزيز تطور ونمو أعمالها في قطاع النفط والغاز في الخارج، وتنويع موارد الاستيراد، وتحسين السلسلة الصناعية المتكاملة في مجالات الاستكشاف والتطوير والإنتاج والنقل والتوزيع والتكرير والبتروكيماويات.

وستواصل «سينوك» بذل المزيد من الجهود للمساهمة في تنفيذ «مبادرة الحزام والطريق»، وتعزيز التعاون في مجال الطاقة، وإضفاء قيمة أكثر على علاقات الصداقة الصينية العربية، وكذلك التنمية الإقليمية».

وعلى مدى العامين الماضيين نجحت أدنوك في توسعة نطاق نموذج شراكاتها الاستراتيجية من خلال خلق فرص استثمارية جديدة في مختلف مجالات وجوانب أعمالها في قطاع النفط والغاز، مع تعزيز الإدارة الاستباقية لمحفظة الأصول ورأس المال.

وتخطط أدنوك لزيادة السعة الإنتاجية من النفط إلى 5 ملايين برميل يومياً خلال عام 2030، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي في دولة الإمارات مع إمكانية التحول إلى مصدر له، إضافة إلى تنفيذ خطط طموحة للنمو والتوسع في مجال التكرير والبتروكيماويات مما يتيح المزيد من الفرص الجديدة للشراكات الدولية.

وتعد الصين ثاني أكبر اقتصاد وأكبر مستورد للنفط الخام في العالم، وتعتبر دولة الإمارات من ضمن الموردين الرئيسين للطاقة للصين. وتركز الصين على زيادة قدرتها المحلية في مجال التكرير ورفع مخزونها الاستراتيجي وضمان إمداداتها من النفط الخام.

وشهدت الفترة الماضية عددا من الاستثمارات المشتركة بين دولة الإمارات والصين في قطاع الطاقة، حيث حصلت «مؤسسة البترول الوطنية الصينية في فبراير 2017، على حصص أقلية في حقول نفط أبوظبي البرية.

كما حصلت في مارس 2018، على نسبة 10 بالمائة في امتياز «أم الشيف ونصر» و10 بالمائة في امتياز «زاكوم السفلي» البحريين في أبوظبي.

أسعار الذهب ترتفع مع التوترات بين إيران وبريطانيا

أسعار الذهب ترتفع مع التوترات بين إيران وبريطانيا

صعدت أسعار الذهب خلال تعاملات أمس الإثنين، مع التوترات بين إيران وبريطانيا وضعف الأسواق المالية.

واستفاد المعدن من التوترات بين إيران والمملكة المتحدة على خلفية احتجاز ناقلة نفط بريطانية في الأسبوع الماضي بعد أن قامت الأخيرة بالاستيلاء على سفينة من طهران في وقت سابق من هذا الشهر.

وعلى صعيد آخر، تأثر الذهب بشكل إيجابي من ضعف أسواق الأسهم كما أن الأداء المسطح للدولار الأمريكي اليوم دعم من الاتجاه الصعودي للمعدن.

لكن المكاسب جاءت محدودة مع تراجع احتمالات خفض قوي في معدل الفائدة الأمريكي، حيث تراجعت توقعات المستثمرين لتنفيذ خفض قدره 50 نقطة أساس إلى 14.5 بالمائة بعد أن كانت 46 بالمائة في الأسبوع الماضي، بحسب أداة الفيدرالي «سي.إم.إيه».

وبحلول الساعة 7:39 صباحا بتوقيت جرينتش، ارتفع سعر العقود الآجلة لمعدن الذهب تسليم شهر أغسطس بنسبة تزيد عن 0.1 بالمائة أو ما يوازي 1.70 دولار ليرتفع إلى 1428.40 دولار للأوقية.

وكان المعدن الأصفر انخفض من أعلى مستوياته في 6 سنوات عند تسوية تعاملات الجمعة الماضية لكنه نجح في وضع ثاني مكاسبه على الصعيد الأسبوعي.

وبالنسبة لسعر التسليم الفوري للمعدن النفيس، فشهد زيادة بنحو 0.2 بالمائة أو 2.31 دولار في تمام الساعة 7:49 صباحا بتوقيت جرينتش، مسجلا 1427.68 دولار للأوقية.

وخلال نفس التوقيت، استقر المؤشر الرئيسي للدولار والذي يتتبع أداء الورقة الأمريكية مقابل 6 عملات رئيسية عند 97.180.

«جولدمان ساكس» يستبعد تسجيل أسواق الأسهم الأمريكية مزيداً من الارتفاعات

استبعد بنك «جولدمان ساكس» أن تُسجل أسواق الأسهم الأمريكية مزيداً من المكاسب، حيث يرى أن مؤشر «ستاندرد آند بورز» قريب من قيمته الحقيقية.

وقال البنك الأمريكي في مذكرة أمس الاثنين إن مسار التقدم بالنسبة لمؤشر العائد على حقوق المساهمين من المحتمل أن يمثل تحدياً، على الرغم من معدلات الفائدة الأقل، ومعدلات الضرائب المتراجعة قد توفر الدعم، بحسب وكالة «بلومبرج».

وأوضحت المذكرة أن المراجعات السالبة للتوقعات الأرباح للسهم في 2020، وحالة عدم اليقين السياسي ستحد من الاحتمالات الصعودية.

وفي الشهر الجاري ارتفعت مؤشرات الأسهم الأمريكية إلى مستويات قياسية مرتفعة، مع تزايد احتمالات أن يخفض بنك الاحتياطي الفيدرالي معدل الفائدة في اجتماعه المقرر في نهاية الشهر الجاري.

وتابع «جولدمان ساكس»: «يتداول مؤشر «ستاندرد آند بورز» قرب القيمة العادلة بالنظر إلى معدلات الفائدة..كما أنه مناسب للربحية والتقييمات التاريخية للسعر إلى القيمة».

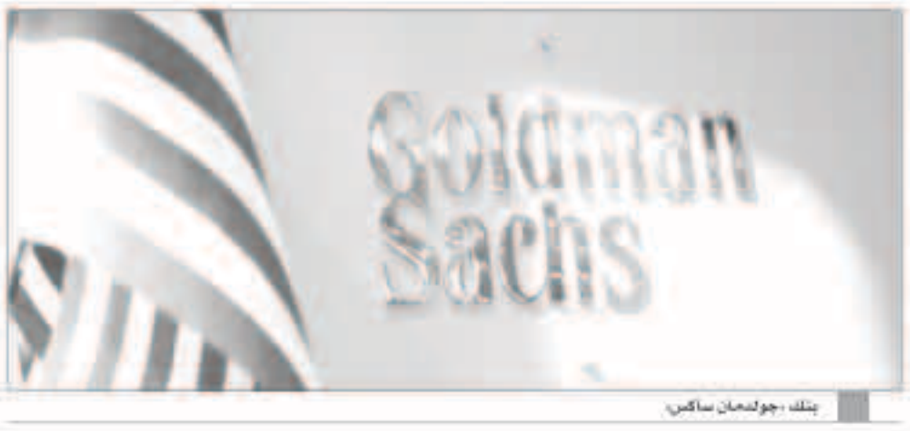

بنك «جولدمان ساكس»